



بقلم: عبد الوهاب البدر
المدير العام ورئيس التحرير

يعتبر هدف تخفيض نسبة الفقر الى النصف بحلول عام 2015 في مقدمة الأهداف الانمائية للألفية التي نص عليها "اعلان الألفية" الصادر عن قمة الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر عام 2000. ويتطلب تحقيق ذلك الهدف ، بين أمور اخرى ، اتخاذ الاجراءات والتدابير الكفيلة بتمكين الذين يعانون من الفقر من استغلال طاقاتهم وامكانياتهم لمساعدة أنفسهم ، بما في ذلك توفير فرص العمل التي تتلاءم مع قدراتهم . ولكي يتمكنوا من استغلال تلك الطاقات لا بد أن تتوافر لهم الحاجات الأساسية كالغذاء ومياه الشرب والخدمات الصحية ، فضلاً عن تعليمهم وتمكينهم من القراءة والكتابة وتدريبهم وارشادهم بحيث يصبحون مؤهلين للقيام بأعمال مجزية تحسن مستويات معيشتهم وتوفر لهم فسحة للخروج من دائرة الفقر.

فرص العمل



وتمثل الشراكة احدى اهم السبل الأساسية لتحقيق هدف تخفيض الفقر وغيرها من الأهداف الانمائية للألفية . وهي شراكة تقتضي حشد جهود كافة الأطراف المعنية بما في ذلك الدول النامية والدول المانحة ومنظمات الأمم المتحدة ومؤسسات التنمية الوطنية والاقليمية والدولية والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية وبذل قصارى جهودها فيما تستطيع عمله وتقديمه لتوفير المقومات الضرورية لتحقيق الأهداف المرجوة .

وتعتبر الموارد المالية اللازمة لتوفير الحاجات الأساسية للمحتاجين ، كما سبق ذكره ، من العناصر الأساسية التي لا غنى عنها للسير قدماً نحو تحقيق الأهداف المرجوة ، وخاصة اذا ما توافرت فرص عمل ملائمة لهم . وفي هذا السياق ، فان الشراكة تقتضي قيام الدول المانحة المتقدمة أن تضاعف جهودها لتقديم المزيد من مساعدات التنمية الرسمية ، وبحد أدنى لا يقل عن 0.7 % من دخلها القومي كما دعت اليه الأمم المتحدة منذ أكثر من ثلاثة عقود ، وهي مساعدات أحوج ما تكون اليها الدول النامية وبخاصة الأقل نمواً في وقت تعمل فيه جاهدة على تنفيذ استراتيجيات الفقر والعمل على تحقيق الأهداف الانمائية للألفية خلال الثماني سنوات القادمة .

